تاريخ الإرسال: 2013/03/30 - تاريخ القبول للنشر: 2013/05/20 تاريخ النشر: 2013/06/25

واقع المرأة الجزائرية العاملة والصعوبات التي تواجهها

مداس احمد
قحقوح عامر
جامعة زيان عاشور بالجلفة

تمهيد :

إن قضية مشاركة المرأة الجزائرية ومساهمتها في مختلف نشاطات المجتمع، لم تعد مجالا للمناظرة، بل إن الواقع وسير الأحداث يفرضانها كحقيقة موضوعية ، فقد دخلت النساء سوق العمل في عدد من القطاعات الاقتصادية الحديثة ، وصار من الضروري زيادة كفاءتهن وقدراتهن وسن القوانين المنظمة لشؤونهن دون تمييز، لان بناء المجتمع يتشارك فيها الرجال والنساء على حد سواء .

من هذا المنطلق يكون عمل النساء ضرورة مشاركة فعلية، ويبقى الأهم بالنسبة لعمل المرأة اختيار نوعه، وطبيعته، وتنمية مهاراتها فيه وتوضيح أهدافها نحوه .

وضمن هذا السياق تواجه المرأة العاملة في الجزائر صعوبات مختلفة ، تشكل عائقا أمام مسيرتها التنموية في المجتمع ، وتظهر على شكل تحديات نابعة من الموروث الثقافي ، وخصائص المجتمع الجزائري ، وذلك على أصعدة مختلفة ، انطلاق من مكان العمل ، إلى البيت .. الخ –

مؤشرات عن عمل المرأة في الجزائر

إن الأوضاع التي مرت بها المرأة في الجزائر، قد لا تختلف كثيرا عن أوضاعها في باقي أقطار الوطن العربي والإسلامي، فلقد كانت في زمن الاستعمار تعاني من الحرمان المطلق، وحتى بعد الاستقلال الذي حققته الجزائر سنة 1962 م تواصلت حالة الحرمان مع اختلاف المسببات، ولكن الأوضاع تغيرت مع الزمن ، وتوفرت بعض الإمكانيات ففتح المجال واسعا للمرأة في مختلف مجالات الحياة العامة ، فأضحت متواجدة في قطاعات التعليم، الصحة، الإعلام والقضاء.. بل تعد كل ذلك لتخوض المرأة معترك السياسة وأضحت تنافس الرجل على أعلى منصب في الدولة ، وذلك تنفيذا لما نصت عليه الإعلانات العالمية والمواثيق الدولية على بعض الحقوق الأساسية الواجب مراعاتها في المجتمع الدولي

بواسطة التشريعات الوطنية .

وطبقا لما أكدته الفقرة (ج) من المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة والحريات الأساسية للمجتمع : (عدم التمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا فرق بين الرجال والنساء مع مراعاة لتلك الحقوق فعلا...) « 1

تحظى المساهمة الاقتصادية للنساء باهتمام خاص في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية ، ذلك أنها تساهم في تقليص مستوى الفقر وسوء التغذية ، وتسهيل الحصول على الخدمات الصحية والتربوية ، وزيادة المشاركة في اتخاذ القرار، والمساهمة بكيفية مباشرة في النمو الاقتصادي . وتواصل الجزائر تشجيع إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني، خاصة وأن تشريع العمل يمنع أي نوع من أنواع التمييز يرتبط بالجنس.

لذلك «جاءت المادة (07) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عن الأمم المتحدة عام 1966 لتعيد التأكيد على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة . ومن أهم الوثائق القانونية التي يتعين الإشارة إليها اتفاقية الأمم للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، والتي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979 بمناسبة احتفال العالم بعقد الأمم المتحدة للمرأة. وتعد هذه الوثيقة بمثابة إعلان لحقوق المرأة في سائر المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومن المواثيق الدولية انتقل المبدأ إلى إعلانات الحقوق الأخرى، فمعاهدة روما التي أنشئت بموجبها السوق الأوربية المشتركة عام 1957 تؤكد على المساواة بين الرجل والمرأة وتكافؤ الفرص بينهما ، وقد أكدت أغلب دساتير دول العالم على مبدأ المساواة بين الجنسين .»2

«وفي الجزائر، الدولة التي تعرضت لأزمات شديدة تجري ثورة هادئة تتمثل في ظهور النساء كقوة اقتصادية وسياسية حيث أن 70% من المحامين في الجزائر من النساء و60 % من القضاة منهن. وتسيطر النساء على المجال الطبي. كما تساهم النساء بطريقة متزايدة في دخل الأسر أكثر من الرجال. وان 60 في المائة من طلاب الجامعات من النساء. وفي منطقة، النساء فيها غير بارزات، يمكنك مشاهدة المرأة الجزائرية في كل مكان. وقد بدأن في قيادة الحافلات وسيارات الأجرة. ويعملن في محطات الوقود ويخدمن في المطاعم. وعلى الرغم من أن الرجال يمسكن بكل مقاليد السلطة في الجزائر، ولا يزيد عدد النساء العاملات على 20 في المائة ، إلا أنهن في تنامي مستمر» 3

وتقدر الإحصائيات أن العدد الإجمالي للسكان في جانفي 2007 كان 33.1 مليون نسمة منهم 16.934.472امرأة (50.5% رجال و49.5% نساء)، وبلغت نسبة السكان النشطين 41.7% سنة 2008 من المجموع العام للسكان ، ونسبة العمالة 37% من مجموع السكان النشطين. أما نسبة العمالة النسوية فقد قدرت بنسبة 16,9% دون احتساب اليد العاملة النسوية في القطاع الفلاحي والقطاع غير الرسمي الذي يمتص أكثر من 51% من بين النساء النشطات مقابل 54% لدى الرجال.

وقد ارتفعت نسبة النساء النشطات بشكل كبير ، خاصة خلال العشرية الأخيرة مقارنة بنسبة الرجال ، وقد كان للنمو المحقق في مجال التعليم بالنسبة للإناث، أثر واضح على تزايد نصيبهن في مجال التشغيل. فحسب الدراسات المعدة في هذا المجال فان أكثر من نصف الإناث العاملات لديهن مستوى التعليم الثانوي وأكثر، بينما لا تتجاوز هذه النسبة الربع لدى الذكور.

ومن بين أهم خصائص عمل المرأة في الجزائر، هي ارتفاع نسبة النساء في بعض الفروع والأسلاك المهنية مثل التعليم والتربية : أكثر من 60% (سنة 2007)، الصحة 60% (سنة 2007) والقضاء أكثر من 36.82% (جويلية 2008).

وفي إطار تشجيع التشغيل ، وخلق مختلف الأنشطة المدرة للربح لاسيما بالنسبة للنساء، تم وضع برامج لدعم التشغيل خاصة انطلاقا من سنة 2004 تتمثل في :

- برنامج نشاطات الاحتياجات الجماعية : تعد مشاركة المرأة في هذا البرنامج جد معتبرة ، حيث تمثل نسبة 48.9% (2005).

- القروض المصغرة : يتوجه هذا البرنامج الذي تم وضعه سنة، 1999 كوسيلة للإدماج ومكافحة البطالة والفقر، لفئة البطالين لإنشاء نشاطات مدرة للدخل. وتقدر نسبة النساء المستفيدات من هذه الآلية 70 % سنة 2008.

- برنامج الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات: وصل عدد طلبات العنصر النسوي فيه إلى 147.968 طلبا خلال الأربع سنوات الأخيرة. وتحتل المرأة مرتبة متقدمة في هذا البرنامج وذلك بنسبة 65% من النسبة الإجمالية.

كما استحدث مخطط العمل الخاص بترقية التشغيل ومحاربة البطالة جهازا للإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية العمومية والخاصة، حيث كانت استفادة النساء من هذه الأجهزة كبيرة على اعتبار أن نسبة المتخرجات من الجامعة أكبر

وتبعا لإنشاء «مرصد شغل المرأة « سنة 2002 على مستوى الشركة الوطنية للمحروقات(مجمع سوناطراك) التابع لوزارة الطاقة والمناجم ، جرى تعميم التجربة على مستوى فروع الشركة في بعض ولايات الوطن ، على أساس الكفاءة وتكافؤ الفرص وتوفير فرصة اعتلاء النساء العاملات مناصب المسؤولية في جميع مجالات أنشطة المجمع وهذا من خلال:

- اقتراح الإجراءات التي من شأنها تحسين فرص التوظيف والتكوين والوصول إلى مناصب المسؤولية .

- التعرف على الصعوبات التي تعرقل تطور المسار المهني للنساء العاملات واقتراح الإجراءات الكفيلة للتغلب على ذلك .

- تطوير أعمال التوعية والإعلام في مجال التعريف بحقوق المرأة في العمل لاسيما ما يتعلق بالترقية المهنية.

- إنشاء بنك معلومات حول سوق العمل النسوي سواء على المستوى الوطني أو الدولي»4 ولقد سجل في آخر إحصاء عام للسكان (2002) أن تعداد سكان الجزائر بلغ 31 مليون و357 ألف نسمة، منهم 15 مليون و521 ألف امرأة.

وقدرت في مجموع السكان الفئة النشطة أي العاملة بـ9 ملايين و305 ألف ضمت في تعدادها مليون و321 ألف امرأة عاملة بنسبة 14.20% .

وقد توصلت دراسة تحليلية ميدانية حول وضعية تشغيل المرأة بالجزائر أنجزها المعهد الوطني للعمل وفرع منظمة "فريدريش إبارت" الألمانية بالجزائر، إلى أن نسبة نشاط المرأة الجزائرية في عالم الشغل تعد من أضعف النسب في العالم وحتى مقارنة بالدول المجاورة .

كما توصلت الدراسات إلى أن نسبة التأهيل العالي عند النساء العاملات أعلى منه عند الرجال ، وغالبيتهن عازبات ويدخلن إلى عالم الشغل في سن أقل من الرجال ، وكثيرا ما تسند لهن مهام ووظائف بأجر أقل من مستوى تأهيلهن وشهاداته.

وحسب المعطيات الإحصائية المتوفرة إلى غاية 2003 من طرف الديوان الوطني للإحصاء وغيره من المؤسسات، تبين أن الإدارة تبقى هي الأكثر استخداما للنساء بنسبة 48.4 % من مجموع النساء العاملات ، و80% من هذه النسبة موجودة في الإدارات الصحية والتربية والتعليم، في حين أصبح قطاع الصناعة يستوعب عددا أكبر من النساء مقارنة بالسنوات الماضية، حيث كان 7.4 % فقط من النساء العاملات يعملن في قطاع الصناعة سنة 1996، وارتفعت هذه النسبة إلى 24.2 % في 2003 .

ويبقى تواجد النساء ضعيفا في قطاع التعمير والأشغال العمومية، بينما قطاع الفلاحة الذي كان يشغل أقل من 2% من النساء سنة 1996، وصلت النسبة به إلى 11% في 2003 مما سمح بظهور نساء مقاولات أو مستخدمات يملكن المؤسسات ويعرضن مناصب العمل لغيرهن

هذا ويشير الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات أن دور المرأة في الحياة الاقتصادية ، يعرف قلة نسبة اليد العاملة النسوية في عالم الشغل التي لا تتعدى 883 ألف و549 منصب شغل من مجموع اليد العاملة المقدرة بـ 14.18 %، بحيث لا تمثل هذه النسبة إلا 11.55 % فقط من عمال 55 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، إلى جانب نشاط بعضهن في بعض الأعمال والحرف اليدوية التقليدية غير المصرح بها في المنازل والتي تتواجد أكثر نسبة منها في الأرياف. وهناك أجيرات وعاملات في إطار التمهين بمختلف المؤسسات لا تقل نسبتهن عن 12% غير مصرح بهن للضمان الاجتماعي، وبالتالي لا يدخلن في الإحصاءات الرسمية، كما أن هناك من لديهن عمل رسمي ويقمن بنشاطات ثانوية. 5

جدول رقم (1) الاتجاه العام لنسبة مشاركة المرأة في قوة العمل (%)

	1960	1970	1980	1990	2000	معدل التغير ما بين 1960-2000
الجزائر	16.9	17.6	19.1	20.1	31.2	85 (٪)
البحرين	0	4.1	17.1	29.8	34.1	735 (٪)
مصر	25.9	27.4	29.3	32	37.1	43 (٪)
الأردن	16.5	16.3	16.2	15.1	19.4	19 (٪)
الكويت	13.8	14.8	14.7	17.8	27.8	102 (٪)
لبنان	5.6	11.9	21.1	38.9	37.8	58.1 (٪)
ليبيا	12.4	18.3	21.4	26.5	32.3	159 (٪)
المغرب	20.6	19.3	23.3	21.4	26.1	27 (٪)
عمان	32.5	34.3	38.1	40.5	43.6	34 (٪)
قطر	4.1	5.8	7.5	13.4	20.0	393 (٪)
السعودية	0	0	12.5	32.9	41.3	231 (٪)
سوريا	3.4	4.9	9.6	15.7	22.3	564 (٪)
تونس	23.2	23.3	23.6	24.5	29.9	29 (٪)
الإمارات	22.0	25.2	34.5	34.5	39.7	80 (٪)
اليمن	6.2	6.5	6.2	6.5	9.8	59 (٪)

المصدر: البنك الدولي- (2003)

2 ـ دوافع المرأة للعمل :

إن خروج المرأة للعمل ومغادرتها البيت تكمن وراءه دوافع أهمها :

الدافع الداخلي: ويتمثل في الإحساس بالمسؤولية تجاه الذات والأسرة والمجتمع ، ورفض الوحدة، سعياً وراء الأمان والراحة والرضا عن النفس، من خلال إثبات القدرات المهنية والشخصية في العمل والمجتمع...

وهذا ما أثبتته بعض الدراسات، منها دراسة شريفة حلمي التي ترى أن دوافع خروج المرأة للعمل لدى الشريحتين المتوسطة والعليا هو تحقيق الذات بالدرجة الأولى. 6

و يمكن تلخيص هذه الدوافع الداخلية كما يلي:

1 ـ دافع احترام الذات.

2 ـ دافع الحصول على مكانة اجتماعية .

3 ـ دافع الشعور بالمسؤولية .

4 ـ دافع الافتخار بالمهنة .

أما الدوافع الخارجية: فتتمثل في مساعدة الأسرة مادياً، والاعتماد على الذات في حل بعض القضايا والمشاكل الأسرية، أو الاجتماعية، من خلال العمل وهذا ما أكده ف. تايلور» حيث يرى أن دافع العمل لدى الأفراد مرتبط أساسا بالمال أكثر» 7

وهذا الطرح تؤكده العديد من الدراسات منها :

ـ دراسة مصطفى العوجي التي تؤكد أن الضغط الاقتصادي أدى بخروج الكثير من النساء في الوطن العربي سعيا وراء الرزق ، ولسد حاجات الأسرة المتزايدة . 8

ـ دراسة عالة بورغدة التي خلصت إلى أن دافع خروج المرأة الجزائرية للعمل بالنسبة للفئات الدنيا والوسطى ، هو الاحتياج المادي (66.66 %) «. 9

مما سبق يمكن القول إن العمل يخلق تطابقاً واضحاً ما بين القدرات الشخصية، وما بين متطلبات النشاط والمكانة الاجتماعية. إذ أنه يُعتبر لدى المرأة العاملة مصدراً لإثبات الشخصية وتطورها، وبالتالي فهو يترك أثره على العمليات النفسية الداخلية أولاً، وعلى المشاعر ونتائج العمل على المدى البعيد ثانياً، ويتحول من مجرد عبء إلى مصدر راحة نفسية وطمأنينة ذاتية..

الدوافع الاجتماعية :

مع الاعتراف أيضا بحقيقة مفادها، أن المرأة دخلت ميدان العمل نتيجة التغيير التكنولوجي والأيديولوجي الذي طرأ على المجتمعات ، لكن الدوافع الاقتصادية و الاجتماعية والنفسية تبقى هي الأهم، بالنظر إلى وجود علاقة تناسبية بين الروح المعنوية والعمل. حيث أن ارتفاع هذه الروح قد يزيد من مدة البقاء فيه.

وأهم العوامل من حيث شدة تأثيرها في الروح المعنوية هو الشعور بالأمن في العمل، التعويض، فرص الترقي، الفوائد المالية كالتأمين.. وبالتالي فهناك علاقة بين مستوى الإنتاج والروح المعنوية، فكلما ارتفعت الروح المعنوية، زاد مستوى الإنتاج، والعكس صحيح.

كما أن هذه الروح المعنوية لا ترتبط عند العاملات دائماً بنوعية ومكان العمل، والظروف المادية في هذا المكان(إضاءة، تهوية، تدفئة) وإنما ترتبط إلى حد ما بالعلاقة الطيبة والإيجابية مع الرؤساء والزملاء، والثقة المتبادلة بينهم.

لذلك فالظروف الجيدة لمكان العمل، قد تدعم الروح المعنوية التي ستؤدي إلى زيادة الإنتاج، ولكنها في حد ذاتها لا تخلق هذه الروح، وإنما انطلاقا من تلك العلاقات الإيجابية

بين العاملة ورئيسها وزملائها على الصعيد الاجتماعي .

إن هذا الموقف الاجتماعي، وهذا المنظور له علاقة طيبة الأثر في نفس العاملة، وفي ارتفاع مستوى أدائها لعملها من حيث الثقة المتبادلة،والحرية في العمل، فهو يساهم في تحسين مستوى الإنتاج أكثر. لذلك فالدوافع الحقيقة للعمل هي دوافع اجتماعية أكثر منها مادية .10

3ـ البناء النفسي للمرأة العاملة

«تؤكد النظرية القديمة في الطب النفسي ،على أن هناك اكتئاباً تفاعلياً تتسبب فيه ظروف الحياة السلبية، واكتئاب مرضي يحدث بلا سبب ، لذلك فالاكتئاب بالنسبة للمرأة مرتبط بالمسألة الهرمونية : الحيض، الحمل والولادة ، أو بالاضطرابات النفسية عموماً

ولكن المسألة مربكة ولها دلالات اجتماعية ، والمثال على ذلك أن المرأة العربية إذا بلغت سن انقطاع الطمث ، أو استؤصل رحمها؛ فإنها تبقى في غاية الحساسية لمسألة فقدان أنوثتها ، بخلاف بعض النساء في الغرب ، اللاتي تحديداً يبدأن حياة جديدة بدون أولاد، يمارسن هوايات متعددة ، يلعبن الرياضة، ويذهبن إلى الأوبرا والدورات التدريبية والندوات لكن ـ مع تقديرنا البالغ لانشغالات المرأة العربية ، إلا أنها تلتزم البيت أكثر، كما أن المرأة عموما تمر بمرحلة تغيرات وتبدلات هرمونية كثيرة كل شهر، وعلى الرغم من أن البحث العلمي لم يثبت بعد أن التغيرات الهرمونية تلعب دورا في الإصابة بالاكتئاب ، إلا أن الأمر يبدو كذلك للبعض، فالبنت وهي في طريقها إلى مرحلة البلوغ معرضة للاكتئاب مرتين ضعف الولد، ويعتقد علميا أن الأمر راجع إلى التغيرات الهرمونية المرتبطة ببدء الدورة الشهرية، والنظرية التي تعارض ذلك تؤكد على أن البنت في تلك المرحلة تتعرض لضغوط وصراعات أكثر من الولد و تحديدا في مجتمعاتنا الشرقية ، وكل ذلك يتسبب في الاكتئاب».11

ومن جانب آخر أوضحت الكثير من الدراسات، أن المرأة أقل عرضة للحوادث من الرجل وأنها أكثر استقرارية منه في ميدان العمل . وبالرغم من وجود بعض الأمراض النفسية والاجتماعية ، التي تقع فيها المرأة العاملة (القلق ، الاكتئاب) إلا أن مجتمع المهنة والعمل استطاع أن يخلصها من كثير من الأمراض والهواجس التي ألصقت بها".12

ونظرا لكونها أماً وزوجة وربة بيت، وبالتالي مسؤولة بالكامل عن أسرتها وعملها، فإن التوفيق بين هذه المهام يخلق عندها أوضاعا جديدة، تجعل منها إنسانة تعاني من تغيرات متعددة على الصعيد الاجتماعي أكثر مما يعاني الرجل، فترك الأطفال عند الخروج للعمل أمر بالغ الأهمية ، مع الاعتراف بأهمية وجودها الدائم مع الطفل خصوصاً في السنوات الثلاث من عمره، باعتبارها المعلم الأول للعلاقات الإنسانية والقيمية، والوسيط المهم بين الطفل والعالم الخارجي، ولانفصالها عنه أسوأ الأثر في شخصيته ، من خلال شعوره بالقلق وعدم الأمان والارتباك، الأمر الذي يجعلنا نعترف بالدور المميز للأم عن دور الرجل.

من هنا نجد أن بعض النساء تخف رغبتهن في الإنجاب مع التقدم الوظيفي والمهني، نتيجة هذه الإرباكات ، لأنهن يعتبرن الإنجاب ومسؤولياته عائقاً أمام تقدمهن الوظيفي .

إضافة لمشكلات أسرية وزوجية ، قد تنشأ نتيجة ضعف الروابط الأسرية، بخروج المرأة للعمل، مما يؤدي لزيادة حالات الطلاق أيضاً.

أما على الصعيد النفسي، فتؤكد الدراسات السيكولوجية، أن المرأة العاملة تواجه جملة من الاضطرابات النفسية، مع أنها خرجت للعمل بمحض إرادتها، ومع أنها وجدت فيه ذاتها .

ومن أبرزها:

أ- الاكتئاب والإحساس بالذنب: فهي مشتتة الفكر ما بين أسرتها وعملها، وضرورة قيامها بواجباتها كاملة، وهذا ما ينعكس على تصرفاتها، إذ نجدها مكتئبة يائسة، وعرضه للإحساس بالذنب الذي يترافق مع بعض الأعراض الثانوية كفقدان الشهية، الأرق، وربما البكاء في بعض الأحيان

وفي حال تفاقم الوضع، تتحول الأعراض الثانوية إلى مرض حقيقي، وتصبح المرأة عاجزة عن القيام بأي عمل.

ب- القلق والخوف نتيجة العوامل التالية:

1. للمرأة صلات اجتماعية وأسرية مسؤولة عنها، كالأمومة وغيرها، وعندما لا تقوم بهذه المسؤوليات بشكل إيجابي، يتولد لديها القلق النفسي الدائم، والذي ينتج عنه اضطراب عاطفي بصورة مخاوف متعددة.

2. القلق الناجم عن عدم التوفيق في العمل نتيجة ظروف عملها ذاتها، كالتكيف مع الزملاء، وإثبات قدرتها وكفاءتها في العمل، الأمر الذي يؤدي بها لترك العمل أحياناً، وبالتالي حرمانها من المشاركة في عملية الإنتاج. ولأن القلق شكل من أشكال الاضطراب النفسي الذي يدفع للتوتر، أو الخوف الذاتي من حدوث شيء ما، لذا فإنه مسؤول عن ظاهرة سوء التوافق على الصعيدين المهني والاجتماعي.

ج- الانفعال: إن المرأة العاملة غالباً ما تكون تحت ضغط حالة من التوتر والانفعال في المجالات كافة لتحملها المسؤولية كاملة، خصوصاً إذا كان لديها أطفال، فهي مشتتة بين العمل ومشاكله، وما بين دور الحضانة والمنزل ومسؤولياته، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية التي تتأثر بها المرأة أكثر من غيرها باعتبارها المسؤولة عن تأمين مستلزمات الأسرة من طعام وملبس وغيره، وهذا ما يجعلها تعاني الغربة والضغط النفسي، والإرهاق العملي الناتج عن تحملها ما يفوق طاقتها وقدراتها.

وهنا فالانفعال يشمل جميع الحالات الوجدانية التي تكون شخصيتها، وعندما يصبح الانفعال مزمناً ويحدث التوهم من وقوع مشكلة أسرية أو مهنية، أو اجتماعية، فإنه يتحول لمرض عضوي. فهناك أمراض جسدية كثيرة تعود أسبابها العميقة لعوامل

نفسية انفعالية كأمراض القلب، حالات الإسهال والإمساك المزمنة، التهاب المفاصل، والصداع النصفي، وغيرها من الأمراض التي لا يجدي فيها العلاج الجسدي وحده، ما لم تستجب للعلاج النفسي.

د- الصراع العاطفي والتأزم النفسي: في كل الحالات تكون المرأة العاملة خصوصاً الزوجة والأم، نهباً للوساوس والمتاعب والإرهاق العصبي، وهنا تقع فريسة للصراع العاطفي الخطير، حيث تبدأ بشعور الكراهية لعملها،لأنه بنظرها سبب بعدها عن البيت، خصوصاً وأن الزوج غالباً ما يلجأ للراحة فور عودته للبيت، بينما هي لا يمكنها ذلك بسبب مسؤولياتها المنزلية الكثيرة، وقد تشعر بالندم لأنها تزوجت،وتحس بالحسد من زميلاتها غير المتزوجات لعدم التزامهن بمسؤوليات البيت والأسرة.13

أن هذا الصراع النفسي العميق والعنيف يتوقف على شخصية المرأة ومدى التزامها واتزانها. فإذا كانت متزنة عاطفياً، فإنها تعالج مشاكلها بتنظيم وقتها ومسؤولياتها، والتكيف وفق الظروف. فلا تتذمر، بل تشعر بقيمة العمل، وتحس بالفرح لدى عودتها للبيت. أما إذا كانت غير ذلك، فنجدها دائمة الشكوى بشكل غير صحيح، ودائمة التغيب عن عملها، وهذا تعبير عن رغبة لا شعورية في التخلي عن العمل. لذلك فإن الصراع النفسي وتشتت المرأة ما بين عاطفتها كزوجة وأم متفرغة وكامرأة عاملة لا ينتهيان بمجرد زيارة الطبيب النفسي. وتتضح تلك الحالة بشدة حين تقتحم المرأة إحدى المجالات وتنجح في عملها على أكل وجه، وتشعر باستقرار عملي، لكنها بذات الوقت تشعر بحاجة ممارسة إلى أمومتها بحرية. مثل هذه المرأة تحاول التوفيق بين عملها وواجباتها الأسرية، فتعمل على تعديل ساعات عملها، أو تغامر باستبدال عملها الناجح، بعمل آخر قد تعاني منه أكثر لكنها ومن أجل الحفاظ قدر الإمكان على واجباتها العاطفية والأسرية والمهنية، إضافة إلى التكيف مع الأمومة والعمل، فإنها قد تواجه أيضاً صعوبات أخرى مع الزوج الذي يثور على تعارض عملها مع احتياجاته العاطفية وحياته الاجتماعية، ولا يستبعد ظهور خلافات حادة جراء ذلك على أساس التنافس على سلطة البيت وصولاً إلى المنافسة في الميدان المادي، وينسيان بذلك دورهما الحقيقي والعاطفي كزوجين مرتبطين بمواثيق الزواج، ولكل منهما حقوقه وواجباته.14

إن جميع هذه المشاكل تحتضنها المرأة في مواقفها العملية والاجتماعية ، مما يسبب لها مع مرور الزمن أمراضا نفسية قد تكون حادة.

ففي دراسة أجرتها سهير احمد كامل بين عينتين نساء من مصر والكويت تبين أن هناك تقارب في حاجات المرأة العربية عموما والجدول التالي يوضح ذلك . 15

جدول رقم (2) الحاجات النفسية والاجتماعية للمرأة العربية

العينة المصرية	العينة الكويتية
الحاجة إلى الحب والعطف	الحاجة إلى الحب والعطف

الحاجة إلى السعادة	الحاجة إلى الأمن والاستقرار
الحاجة إلى الأمن والاستقرار	الحاجة إلى السعادة
الحاجة إلى الجنس	الحاجة إلى الإنجاب
الحاجة إلى الإنجاب	الحاجة إلى الجنس

4 ـ صعوبات تواجه المرأة العاملة الجزائرية :

ا/ التوفيق بين العمل والالتزامات الأسرية :

يشكل التوفيق بين مسئوليات العمل والعائلة ركنا أساسيا في عمل النساء، ويتطلب ذلك تدعيم حماية الأمومة، والتوفيق بين العمل والمسئوليات العائلية، وما يرتبط بذلك من تحديد ساعات العمل ، والعطل وشروط وظروف العمل الأكثر مناسبة للمرأة وواجباتها العامة، وما يرتبط بذلك أيضا من توسيع نطاق التأمين الاجتماعي ليشمل إعانات الأمومة ورعاية الأطفال، سواء للأم العاملة أو لزوجة العامل المؤمن عليه»16

ب /ظاهرة العنف

العنف هو الإيذاء باليد أو اللسان ، بالفعل أو بالكلمة ، في الحقل التصادمي مع الآخر، انه بالدرجة الأولى حالة تدرس بذاتها ، ولكنها غير مستقلة عن موجباتها ومبرراتها ومسارها التاريخي ، وبالدرجة الثانية حالة مركبة من حيث ظهورها وآدائها وترابطها .» 17

«تعاني المرأة العاملة في الغرب من مشاكل عدة تهدد حياتها وأنوثتها ، وما نسمعه كل يوم من تقارير إخبارية وأخبار من ملفات القضاء ، تفيد بزيادة جرائم الاغتصاب والتحرش الجنسي بشكل يومي.. بالإضافة إلى مشاكل صحية كثيرة تعترض سبيلها في العمل، والتي من شأنها التأثير على فسيولوجية جسمها وطبيعتها الأنثوية، حيث سجلت حالات كثيرة من تضرر العاملات في المصانع وفقدانهن لكثير من المميزات التي تعتبرها المرأة رمزا لأنوثتها كالإخصاب والولادة ، حيث يتعرضن إلى إشعاعات وتأثيرات ناجمة عن التلوث البيئي في المعامل والمصانع، بالإضافة إلى حوادث الاعتداء إلى جانب المشاكل التربوية والحياتية الكثيرة التي تتعلق بتربية الأطفال ورعايتهم في كنف الأم ، هذه الرعاية التي تكاد تختفي في هذه البلدان، مما ينذر بكارثة اجتماعية تربوية، تظهر على شكل تفكك للأسرة وانتشار حالات الطلاق ،والعزوف عن الزواج، الذي هو أساس المجتمع ولبنته الأساسية " 18

« وفي الجزائر تواصل الدولة جهودها الرامية لاستئصال ظاهرة العنف بصفة عامة، والممارس ضد المرأة بصفة خاصة في بعض الأوساط ، وهذا من خلال توقيعها على أهم المواثيق والمعاهدات الدولية، التي لها صلة بمحاربة العنف والتمييز الممارس ضد المرأة، وتكييف تشريعاتها طبقا لذلك، وإنشاء الهياكل المختصة في إيواء واستقبال وتوجيه

الأشخاص ضحايا العنف ، والعمل على إعادة إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي ومع ذلك يعرف العنف بشتى أنواعه في المجتمع الجزائري ارتفاعا ملموسا ، لعدة اعتبارات، منها الاجتماعية والاقتصادية ، وحتى السياسية في وقت سابق.

وقد تعرضت مختلف شرائح المجتمع للعنف بشتى أشكاله وللمرأة نصيب من هذا العنف ، حيث سجلت مصالح الأمن على مستوى الوطن، تفشيا واضحا لظاهرة العنف الممارس على المرأة وسط المجتمع للثلاثي الأول لسنة 2006. فقد تعرّضت 1762 امرأة للعنف بمختلف أنواعه ، يتصدّره العنف الجسدي بـ1113 امرأة ضحية، ليبلغ ذات العنف أقصى حدوده بتسجيل 06 حالات قتل عمدي، ثم العنف الجنسي بـ 53 حالة، فسوء المعاملة التي أحصت 527 حالة ، والتحرش الجنسي بـ 63 حالة، حيث أن القاصرات هن أكثر عرضة للعنف الجنسي، عمر معظمهن يتراوح من 18 سنة فما فوق. وللذكر حسب نفس المصدر بلغ عدد النساء ضحايا العنف خلال سنة 2005 حوالي 7419 امرأة، منها 5179 ضحية تعرضت لعنف جسدي، و277 لعنف جنسي، و34 ضحية لقتل عمدي، فيما تعرضت 1753 ضحية لسوء معاملة، و176 ضحية لتحرش جنسي.

ونفس الإحصائيات تقريبا قامت خلال عام 2004 بتسجيل 7197 حالة عنف مورست على المرأة، منها 4281 حالة عنف جسدي، و250 حالة عنف جنسي، و16 حالة قتل عمدي. ويبقى أن الأرقام لا تعكس الواقع، في ظل رفض النساء ضحايا العنف الزوجي أو العائلي، رفع شكاوى ضد المعتدين عليهن. وفي ذات السياق كشف قسم الطب الشرعي بمستشفى باب الوادي بالعاصمة ، عن تجربة القسم في استقبال ضحايا العنف الجنسي، حيث يستقبل سنويا أكثر من 3000 معاينة لحالات العنف بمختلف أنواعه، علما أن الشريحة الأكثر عرضة لهذه الاعتداءات تتراوح أعمارهن بين 13 و16 سنة.

وعن المتسببين في العنف كشفت نتائج التحقيق الوطني الذي أنجزه المعهد الوطني للصحة العمومية سنة 2002 أن "الغرباء" (جيران، أقارب، زملاء عمل، أفراد من الشارع) يأتون في المرتبة الأولى، ضمن قائمة الأشخاص المتسببين في المعاملات العنيفة ضد المرأة، إذ يحتلون نسبة تفوق 76%، يليهم الأزواج بنسبة 11% ثم الإخوة بنسبة 5.5% ثم الأبناء بأكثر من 3%. .19

وإيمانا من الجزائر بأن الحد من ظاهرة العنف يستلزم وضع برنامج وطني شامل، يعبر عن إستراتيجية واضحة وقادرة على رفع كل أشكال الظلم والتمييز خاصة ضد المرأة ويكرس ثقافة حقوق الإنسان بكل أبعادها، تم في إطار مشروع مكافحة العنف ضد المرأة الذي تقوم بتنفيذه بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، إعداد إستراتيجية وطنية لحماية النساء اللواتي هن في وضع صعب والتكفل بهن، بالتشاور والمشاركة بين الفاعلين والمتدخلين سواء كانوا من الحكومة أو من الهيئات النظامية (شرطة ودرك وطنيين) ،أو من الهيئات الوطنية أو الجمعيات وتنظيمات المجتمع المدني ، وكان شهر

أكتوبر 2007 تاريخ إطلاقها الرسمي ، حيث كان أن أول عمل ميداني لها ممثل في بعث تحقيق وطني حول انتشار العنف في أوساط النساء الجزائريات، وخاصة العاملات منهن. حيث انطلق في جويلية 2006 ، معتمدا على عينة تشمل 2000 امرأة من مختلف الشرائح في مناطق متفرقة " 20

«ويتجلى التمييز ضد المرأة من خلال ممارسة العنف الأسري ضدها، ولا شك بأن المسألة الهامة تحظى باهتمام كافة فئات المجتمع في العالم العربي عموما . وقد ظهر هذا الاهتمام بقضية العنف ضد المرأة من خلال حملات التوعية التي تقوم بها مختلف الجمعيات النسائية.

وتبين الجداول الآتية أشكال وعدد جرائم العنف الواقعة على المرأة» 21

جدول (3) الجرائم الواقعة على المرأة لعام 2001م

الرقم	الجريمة	الواقعة على المرأة	النسبة
1	الاعتداء على سلامة الجسم	466	11.4%
2	الاغتصاب	31	100%
3	الاعتداء على العرض	23	17%
4	القذف	218	20.9%
5	السب	109	٢٠,٧٪
٦	هتك العرض	٢١	١٦,٢٪
	المجموع	٨٦٨	١٤,٦٪

المصدر: وزارة الداخلية.

جدول رقم (4) الجرائم الواقعة على المرأة لعام 2002م

الرقم	الجريمة	الواقعة على المرأة	النسبة
1	الاعتداء على سلامة الجسم	625	19.5%
2	الاغتصاب	15	100%
3	الاعتداء على العرض	99	54.7%
4	القذف	284	26.9%
5	السب	187	27.2%
6	هتك العرض	٢٢	٤٤٪
	المجموع	1232	23.7%

المصدر: وزارة الداخلية.

جدول رقم (5) الجرائم الواقعة على المرأة لعام 2003م

الرقم	الجريمة	الواقعة على المرأة	النسبة
1	الاعتداء على سلامة الجسم	574	27.7%
2	الاغتصاب	16	100%
3	الاعتداء على العرض	26	39.4%
4	القذف	228	34%
5	السب	131	36.4%
6	هتك العرض	12	48%
	المجموع	987	30.8%

المصدر: وزارة الداخلية.

ب /العنوسة:

«تعتبر ظاهرة العنوسة من أحنك المشاكل التي تعانيها المرأة العاملة في مختلف الدولة العربية ، والجزائر من الدول التي تعرف ارتفاعا لافتا لظاهرة العنوسة ، حيث تشيرالأرقام المتوفرة من خلال إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء ، وما تنشره الصحف الوطنية إلى وجود 11 مليون فتاة عانس، في الوقت الذي تدخل العنوسة سنويا 200 ألف فتاة، ويوجد ضمن الـ 11 مليون عانس قرابة 5 ملايين فوق سن الـ35 سنة.. وأمام تنامي أعداد العوانس بات يطلق بعض المتابعين لهذه الظاهرة اسم "دولة العوانس" على هذا العدد الكبير منهن، إذا ما تمت مقارنة مستوى العنوسة في الجزائر بنظيرتها في بعض البلدان العربية، حيث يفوق عدد عوانس الجزائر عدد سكان ليبيا ، بل يفوق عدد 5 دول خليجية مجتمعة" .22

فبعدما كان المجتمع يعرف بزيجاته المبكرة ،وارتفاع نسبة المتزوجين و تراجع نسبة العزاب والعوانس ، عرف في السنوات الأخيرة تأخرا ملحوظا في متوسط العمر عند الزواج الأول لدى كلا الجنسين .

وتشير إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، إلى أنه بالرغم من ارتفاع المعدل الخام للزواج الى8.50 % سنة2005. إلا أن هذه الزيادة تبقى ضعيفة مقارنة بنسبة العزاب.

والمتصفح للمسوح و التعدادات التي أجريت في الجزائر، يلاحظ بوضوح ارتفاع نسبة العزوبة لدى الجنسيين، كما يلاحظ أن نسبة النساء غير المتزوجات عرفت ارتفاعا ملحوظا في الفئات العمرية المتقدمة، بحيث انتقلت النسبة في الفئة العمرية 29ـ25 سنة من 34.8% سنة 1992 الى 57.5% سنة2002، أما بالنسبة للفئة العمرية 30ـ34سنة فقد ارتفعت النسبة من13.2% سنة 1992 إلى 33.7% سنة 2002 .كما «كشفت أرقام الديوان الوطني للإحصائيات أن 51% بالمائة من نساء الجزائر،اللواتي بلغن سن الإنجاب

يواجهن خطر العنوسة .

وقد عرفت المرأة تغيرا ملحوظا من حيث المكانة و الدور ، فبعدما كانت تؤدي في الغالب دورا واحدا يتمثل في كونها زوجة و أم ، أصبحت في الوقت الحالي تبحث عن أدوار جديدة ، و تسعى لإثبات ذاتها في المجتمع من خلال التعليم و العمل، الأمر الذي قد يؤخر من سن زواجها.23

وفي إطار محاربة ظاهرة العنوسة المتزايدة منذ بداية التسعينات يمكن اقتراح بعض الحلول لأزمة العنوسة في الجزائر منها:

- تشجيع الزواج المبكر
- إنشاء صندوق وطني لمساعدة المتزوجين .
- تشجيع تعدد الزوجات في إطار احترام القوانين المنظمة لهذه العملية
- إنشاء جمعيات تهتم بالعوانس لتسهيل التواصل عبر مختلف مناطق الوطن .

ج /هاجس الطلاق:

«كشف الإحصائيات تنامي حالات الطلاق على مدى الخمس السنوات الماضية، من خلال الأرقام المعلن عليها في ولاية جنوبية واحدة ، حيث تشير إلى تسجيل 981 قضية في الأحوال الشخصية العام الماضي، منها 390 قضية تخص الطلاق ، بينما كان الطلاق لا يتعدى 291 حالة سنة 2004، و321 حالة سنة 2003 ، و271 حالة سنة 2002، و205 حالة سنة 2001، و292 حالة سنة 2000، الأمر الذي يبرز ارتفاع نسبة الطلاق إلى ما يقارب 17 % من حالات الزواج، أي من أصل كل ست حالات زواج يوجد حالة طلاق واحدة.

من جهة أخرى يوجد في الجزائر 40 ألف و500 امرأة مطلقة عاملة ، مقابل 7 آلاف و300 رجل مطلق له أجرة من مجموع 4 ملايين و600 ألف، وهي الفئة الأجيرة النشطة المحصاة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهو ما يشكل 50 % من فئة المؤمنين الاجتماعيين المقدر بـ 8.718.216.

والغريب في الأمر أن هناك بعض الأسر تلجأ إلى فك رابطة الزواج قبل الدخول أصلا نتيجة سوء تفاهم أو خصام يطرأ بين الزوجين، في حين توجد حالات أخرى تنفصل بمجرد مرور ساعات أو أيام معدودة من العقد الغليظ بعد أن استغرقت سنوات عديدة في التحضير لمراسيم الزفاف الذي يستهلك الآلاف من الدينارات « 42

ولتفادي الطلاق وصيانة الأسرة والعلاقات الزوجية «يركز ابن الجوزي على التربية الأسرية والتي يعتبرها مسالة حيوية يجب ان تقوم بها الاسرة على اكمل وجه ، وان تعمل على توعية أبنائها للنجاح في الحياة الزوجية «25

في ظل هذا الواقع الذي تعيشه المرأة الجزائرية، تبقى الآمال قائمة من أجل غدا

أفضل ، أمام سعي الدولة لتجسيد مشروع المجلس الأعلى للمرأة الذي أعلن عن تنصيبه مؤخرا، وهو المشروع الذي يسعى من ورائه القائمون عليه إلى تحقيق حياة أفضل للمرأة الجزائرية .

5 ـ رعاية المرأة العاملة :

حظي ملف المرأة عموما والعاملة خاصة في الجزائر منذ الاستقلال بكل اهتمام، مما أدى إلى أخذ المرأة الجزائرية مكانتها في حركية المجتمع، مشاركة بذلك في كافة مسارات التنمية والتطور ، سواء على المستوى الاجتماعي ،أو الثقافي ، أو الاقتصادي ، أو السياسي..

«إن التقدم المحرز في مجال المرأة العاملة تترجمه عديد المؤشرات الإيجابية منها اعتماد سياسة وطنية بشأن المساواة وتمكين المرأة، من خلال تبني الحكومة لمقاربة النوع الاجتماعي، حيث جاء في برنامجها لسنة 2007:

- إدماج الطرح الخاص بالنوع الاجتماعي (دور ومسؤولية المرأة والرجل) في كافة البرامج الوطنية .

- إزالة العراقيل التي تمنع الاندماج الاجتماعي والمهني للنساء، من خلال وضع إستراتيجية وطنية.

- تحسين مؤشرات التنمية المتعلقة بالتنمية البشرية ، وحماية الفئات المحرومة.

- وضع الآليات والهياكل الضرورية الكفيلة بمساعدة وتدعيم النساء اللائي يتواجدن في وضع صعب، سواء في المدن أو الأرياف .

- مكافحة العنف ضد النساء ، وتقليص هذه الظاهرة، من خلال اتخاذ إجراءات للتكفل بالضحايا وكذا وضع سياسة وقائية.

ترقية الحقوق السياسية للمرأة: وضع التعديل الدستوري الأخير بموجب القانون رقم 19ـ08 المؤرخ في 15 نوفمبر ،2008 المعالم في اتجاه تكريس حقوق المرأة وتعزيز حضورها في المجالس المنتخبة، حيث تنص المادة 31 مكرر: «تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة.على أن يحدد قانون عضوي كيفيات تطبيق هذه المادة.» وقد تم تكليف لجنة وطنية بإعداد القانون العضوي وإعمال هذه المادة الدستورية. علما أن المادة 31 من الدستور تضع على عاتق مؤسسات الدولة مسؤولية ضمان المساواة وإزالة كل العقبات التي تحول دون مشاركة الجميع في كل نواحي الحياة « 26

ولأن المرأة تمثل في كافة البلدان طاقة كبيرة وفعالة، تُعنى هذه البلدان في إشباع حاجاتها المادية والاجتماعية والنفسية بدرجات متفاوتة ، وبحسب أنظمتها وقوانينها، عن طريق تأمين الاحتياجات المادية اليومية كالصحة والتعليم، وممارسة نشاطها الاجتماعي والترفيهي. كل ذلك من اجل أن تتخلص المرأة من مشكلاتها النفسية

والاجتماعية سالفة الذكر، ومن أجل أن تتمتع المرأة العاملة برعاية تتمثل في توكيد الضمانات الممنوحة لها في التشريعات الاجتماعية، بعدم تشغيلها في أوقات لا تناسبها، ووجوب توفير الرعاية اللازمة لها في فترات الحمل والولادة والإرضاع.

وقد وضعت بعض المقترحات لتخفيف العبء عن المرأة العاملة، وتتضمن ما يلي:

1. مشاركة الزوج وكل أفراد الأسرة في مسؤوليات البيت، والتوجيه من خلال وسائل الإعلام لتوعية المجتمع بهذا الخصوص، وتعديل الاتجاهات الأسرية والأفكار والعادات التي ترفض مساعدة الرجل للمرأة.

2. مراعاة القوانين والأنظمة الخاصة بالعمل لظروف وطبيعة المرأة كأم وزوجة، والابتعاد عن تكليفها بدوام يتطلب غياباً طويلاً عن البيت، إضافة لتأمين وسائل النقل من وإلى العمل لاختصار الوقت والجهد، وزيادة عدد رياض الأطفال ودور الحضانة، وتزويدها بمشرفات مختصات في مجال التربية.

3. أيضاً استصدار تشريع يعطي الأفضلية والتسهيلات اللازمة للمرأة العاملة ، ونقلها بين إدارة وأخرى بما لا يتعارض مع مصلحة العمل ، ويتفق مع ظروف المرأة العاملة.

من هنا نجد أن الرعاية الاجتماعية للمرأة العاملة تخلق وضعاً نفسياً ومهنياً جيداً، إذ أنها تعدل السلوك الشخصي والمهني، وتخلق شخصية متوازنة متوافقة مع المجتمع والعمل في وقت واحد.

وقد أوضحت الدراسات السيكولوجية الحديثة، أن المرأة أقل عرضة للحوادث، وهذا ينفي عنها عدم حرصها وتركيز انتباهها في عملها، وأنها أكثر إنتاجية، ولديها طاقة أكبر على التلاؤم مع عملها حتى في الشروط الصعبة والقاسية. وأهم ما تتميز به المرأة العاملة أنها أكثر استقلالية و استقرارية في عملها من الرجل.

لذلك على والمجتمع إنصاف المرأة بشكل عام، والعاملة بشكل خاص،لأنها وبكافة الحالات تشكل نصف المجتمع، وهي الطاقة الهائلة والمدرسة الأولى لخلق الأجيال التي ستعمل على تطوير المجتمع بكل نواحيه ومجالاته» 27 .

الهوامش

1ـ بسام العسيلي، المجاهدة الجزائرية ، دار النفائس ، بيروت، 1989 ،ص28

2ـ مصطفى عوفي ، المرأة العاملة في مضمون الاتفاقيات الدولية للعمل ، مجلة العلوم الاجتماعية العدد7. 2002 ، جامعة باتنة ، الجزائر، ص ص 13 . 14

3 ـ مايكل سلاكمان، المرأة الجزائرية تساهم في دخل الأسر أكثر من الرجال ، الشرق الأوسط ، العدد 10407 ، لندن االأحد 27 مايو 2007

4 ـ التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بيجين +15 ، منشورات

الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ، الجزائر 2009 ، ص 15/16

5ـ عبد الحق عباس ، تأملات في واقع المرأة الجزائرية والتحديات ، أمان ، المركز العربي للمصادر والمعلومات

6ـالتقرير العربي الموحد لمتابعة إنجازات الدول العربية في تنفيذ منهاج عمل بيجين منشورات ج د ع ، 2003 ، ص 73

7ـشريفة حلمي ، المرأة العاملة وأساليب التنشئة الاجتماعية للطفل ، منشورات المجلس العربي للطفولة ، القاهرة ، 1999 ، ص25

8ـ احمد زيادة ، نساء الخليج أسرار وحكايات ، مركز الراية للنشر، الرياض ، ط 1، 1994.

، ص98

9ـ مصطفى العوجي ، رعاية الحدث بين الاسرة والمؤسسة الاجتماعية ، ط.1، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، لبنان 2008 ، ص 28

10ـ عالة بورغدة ، المرأة العاملة الجزائرية وتنظيم النسل ، رسالة ماجستير ، معهد علم الاجتماع ، جامعة الجزائر، 1986 ص ص 164 165

11ـ انظر رفيقة سليم حمود، المرأة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل ، دار الأمين ، القاهرة، 1997، ص37

خليل فاضل 12ـ Référence de lien hypertexte non valide ! Erreur. ، نقلا عن الموقع org.ahewar.www

13ـسهير كامل احمد ، دراسات في سيكولوجيا المرأة ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر، 1998 ، ص85 10

14ـايمان أحمد ونوس ، حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات ، الحوار المتمدن ، العدد: 1910 ـ 2007 / 5 / 9 ، نقلا عن الموقعwww.ahewar.org

15ـ انظر محمد خليد ، المرأة العاملة ، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، القاهرة ، 1999من ص58 الى 63

16ـ سهير كامل احمد ، مرجع سابق ، ص132

17ـ انظر كتاب منظمة العمل الدولية السنوي حول إحصائيات العمل، لسنة 2003، فصل المرأة في الإدارة، الصادر عن مكتب العمل الدولي، بيروت 2005، ص 15.

18ـ جمال معتوق ، مدخل الى علم الاجتماع الجنائي ، مرجع سابق ، ص 304

16 مجلة الجزيرة ، العدد 38 الثلاثاء 17 ربيع الثاني 1424 ، السعودية ، الرياض ص18

19ـ التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بيجين +15، منشورات الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ، 2009 ، ص 12

20ـ نفس المرجع ونفس الصفحة 18

منشورات الامم المتحدة ced aw/c/bhr/221ـ اتفاقية القضاء على كل إشكال التمييز ضد المرأة 2007 ص0619

22ـمركز الأخبار ، تحقيقات وآراء ، نقلا عن الموقع (http://www.amanjordan. org/a_news 20

23ـآمال بن عيسى، ظاهرة العنوسة في الجزائر، رسالة ماجستير ،جامعة البليدة ، الجزائر، أكتوبر2008 ، ص 83

24ـ جيهان دربال ، منشورات المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة ، الاردن ، 2008، المدخل

25ـ جمال معتوق والفضيل رتيمي، المبسط في علم الاجتماع ، ابن مرابط للنشر، الجزائر 2008، ص70

26ـ التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بيجين +15 ، منشورات الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ، 2009 ، ص 2

27ـ انظر دراسات في سيكولوجيا المرأة ، مرجع سابق، ص61